



رقم العقد CN-80862
28/05/2024 تاريخ العقد

قطاع الاستثمار
أمانة منطقة عسير

عقد تأجير عقار بلدي لغرض إقامة نشاط مؤقت وثيقة العقد الأساسية

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 28/05/2024 تم توقيع هذا العقد بين كل من :

1. بلدية محافظة النماص وعنوانها الرئيس الموضح أدناه ويمثلها في التوقيع على هذا العقد خالد مخددي مسفر الوادعي بصفته مدير عام خدمات الاستثمار وال المشار اليه فيما بعد بالطرف أول أو الأمانة/البلدية

عنوان الطرف الأول

النماص - دي السلام - شارع صلاح الدين	:	العنوان
0502988899	:	هاتف
172820563	:	فاكس
123	:	ص.ب
النماص	:	المدينة
61977	:	الرمز البريدي
ashwaq@ars.gov.sa	:	البريد الإلكتروني

2. علي فاضل سعد العمري وهو فرد برقم 1018575595 طادر من 1018575595 بتاريخ وعنوانها الرئيس الموضح أدناه ويمثلها في التوقيع على هذا العقد علي فاضل سعد العمري بصفته المستثمر برقم هوية 1018575595 والم المشار اليه فيما بعد بالطرف الثاني أو المستثمر.

عنوان الطرف الثاني

1018575595	:	العنوان
0505460064	:	هاتف
6629	:	فاكس
1018575595	:	ص.ب
82721	:	المدينة
asser4cars@gmail.com	:	الرمز البريدي
	:	البريد الإلكتروني

تمهيد:

لما كان للأمانة/البلدية الرغبة في تأجير العقار الموضح وصفة في المادة الرابعة من هذا العقد بصفة مؤقتة، وحيث تقدم المستثمر بعرضه بالطلب الإلكتروني رقم TRP-711108 تاريخ 28/05/2024 بعد علمه واطلاعه الكامل على العقار والوثائق الخاصة به، وبمعرفته بأحكام وتعليمات نظام التصرف بالعقارات البلدية ولائحة التنفيذية وجميع القرارات ذات العلاقة، وبناء على إجراءات المنتهية بقبول عرض المستثمر لاستئجار العقار، حيث تلقت إرادة الطرفين وهمما بكمال الأهلية شرعاً ونظماماً، فقد اتفقا على ابرام هذا العقد وفقاً للبنود التالية:

المادة الأولى : وثائق العقد والتمهيد

1. تكون وثائق العقد من المستندات التالية :
 - أ - وثيقة العقد الأساسية.
 - ب - الشروط والمواصفات والمخططات المعدة من الأمانة/البلدية للعقار والنشاط.
 - ج - موافقة الأمانة/البلدية الإلكترونية على طلب المستثمر.
2. في حال وجود تناقض بين أحكام وثائق هذا العقد، فإن الوثيقة المتقدمة تسود على الوثيقة التي تليها في الترتيب الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة.
3. تشكل الوثائق والتمهيد وحدة متكاملة لهذا العقد، وتعتبر كل منها جزءاً من هذا العقد ومتعمماً ومفسراً لأحكامه.

المادة الثانية : تعريف لمفردات العقد

تعرف المصطلحات التالية في هذا العقد - ما لم يبين السياق خلاف ذلك - بما يلي
البلدية : الأمانة أو البلدية

المستثمر : الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يحق له ممارسة النشاط الاستثماري الخاص بهذا العقد بموجب الأنظمة واللوائح والقرارات ذات العلاقة الاستئجار
الاستئجار : استثمار العقار بشكل مؤقت لغرض إقامة أحد أو بعض الأنشطة المشار إليها في ضوابط تأجير العقارات البلدية لغرض إقامة أنشطة أو فعاليات مؤقتة الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2901 وتاريخ 5/1/1441 هـ.
العقارات الموقعة : الأرض أو العين بحسب الواقع، العائدة ملكيتها للبلدية والموضحة بياناتها وموقعها وحدودها ومساحتها ومكوناتها في المادة الرابعة من هذا العقد
النشاط : الفعالية أو المناسبة بحسب نوع النشاط المراد اقامتها من قبل المستثمر على العقار، والمحددة في المادة الثالثة من هذا العقد.

العقار : هو الأرض الموضحة بياناتها أدناه في وصف العقار.
الجهات ذات العلاقة : هي الجهات الحكومية وغير الحكومية ولها علاقة بالنشاط من الناحية التنظيمية، أو الرقابية، أو الفنية، أو التي تقدم الخدمات الأساسية للنشاط

المادة الثالثة : الغرض من العقد

الغرض من هذا العقد هو استغلال المستثمر للعقار الموضح بياناته بالمادة الرابعة من هذا العقد لممارسة نشاط تأجير مؤقت لم موقع من نوع الطرق والارصفة بدي اليمامعة,اليمامعة,السد,الضياب,الضياب,بلا,بلا,الأندلس تشغيل لوحة يوني بول وجهين بمدخل ال وليد بشكل مؤقت، ولا يجوز استخدام العقار لغير النشاط المذكور في هذا العقد الا بعد الحصول على الموافقة الخطية المسقبة من البلدية.

المادة الرابعة : وصف العقار

موقع العقار :
المدينة : بلدية محافظة النماص
الحي : اليمامعة,اليمامعة,السد,الضياب,الضياب,بلا,بلا,الأندلس
الشارع : طريق الملك فيصل,طريق الملك فيصل
رقم المخطط : لا يوجد
رقم القطعة : لا يوجد
حدود العقار : (حسب الكتروكي المرفق).
المساحة الإجمالية : 112 متر مربع

المادة الخامسة : مدة العقد

مدة العقد 32 يوم /أيام تبدأ من تاريخ تسلم المستثمر للعقار من الأمانة/ البلدية، بموجب محضر تسليم موقع من الطرفين

المادة السادسة : قيمة العقد وطريقة الدفع
الفيمة الاجارية للعقار مبلغ وقدره 6182.40 ريال (ستة آلاف و مائة و اثنان و ثمانون ريال و أربعون هللة) ريال سعودي، وتدفع كاملة عند توقيع المستأجر على هذا العقد.

المادة السابعة : التزامات البلدية
تلزم البلدية بالآتي :

1. تسليم العقار خالي من أي عوائق تحول دون تنفيذ الغرض المخصص لهذا العقد.
2. تسليم العقار بموجب محضر يذكر فيه كافة محتويات العقار ويوقع من الطرفين.

المادة الثامنة: التزامات المستأجر
يلتزم المستأجر بالآتي :

1. الحصول على التراخيص الالزمة من البلدية، ومن الجهات ذات العلاقة قبل البدء في تنفيذ النشاط.
2. توفير وسائل الامن والسلامة الالزمة لحماية الاشخاص والممتلكات الخاصة وال العامة حسب تعليمات الجهات ذات العلاقة.
3. تحمل المسؤولية في مواجهة الغير عن كافة الاضرار والحوادث التي قد تلحق بمرتادي الموقعاً أو بالمارأة أو بالمركبات أثناء مدة هذا العقد، أو قبل تسليمه للبلدية بموجب محضر استلام، ويتحمل كافة التعويضات والمطالبات، أو أي تكاليف أخرى.
4. تنفيذ النشاط وفقاً للشروط والمواصفات والمخططات المرفقة بهذا العقد
5. سداد الرسوم والضرائب المتعلقة بعمارة النشاط وتحمل تكاليف توصيل الخدمات للموقع وأي تكاليف آخر.
6. تشغيل وصيانة النشاط وفقاً للشروط والمواصفات المحددة من البلدية، أو الجهات ذات العلاقة كل بحسب اختصاصه.
7. إعادة الموضع إلى الوضع الذي كان عليه قبل استلام المستأجر له.

المادة التاسعة : التنازل والتعاقد من الباطن
لا يحق للمستأجر التنازل عن هذا العقد، أو التعاقد من الباطن، إلا بموافقة خطية مسبقة من البلدية.

المادة العاشرة: الرقابة على تنفيذ العقد
للبلدية سلطة الرقابة على تنفيذ هذا العقد خلال مدته.

المادة الحادية عشر : حالات حل العقد
يتم حل العقد في الحالات التالية :

1. ينتهي هذا العقد بانتهاء مده.
2. يحق للبلدية فسخ هذا العقد دون الرجوع إليها بأي مطالبة أو تعويض، وذلك للأسباب التالية:
 - إذا أخل المستأجر بأي بند من بنود هذا العقد.
 - إذا امتنع المستأجر عن استلام العقار.
 - إذا تم التعاقد من الباطن أو التنازل أو نقل أي من حقوقه والتزاماته الناشئة عن هذا العقد، دون موافقة البلدية المسبقة.
3. للمستأجر فسخ هذا العقد في حال لم تتمكن البلدية من تسليم العقار خالي من العوائق التي تحول دون البدء في تنفيذ الغرض المخصص لهذا العقد.
4. اتفاق الطرفين كتابياً على إنهاء العقد.
5. وفاة المستأجر (إذا كان شخصاً طبيعياً) وعدم تقديم الورثة خلال مدة هذا العقد بطلب خطيب للبلدية للاستمرار في تنفيذ هذا العقد، أو انقضائه (إذا كان شخصاً اعتبارياً) وفق أحكام الأنظمة ذات العلاقة، أو بحكم قضائي نهائي، وفي كل الأحوال لا يجوز الرجوع على الطرف الأول بأي مطالبة أو تعويض.
6. إذا اقتضت المصلحة العامة إلغاء هذا العقد من الطرف الأول، فيتم تعويض المستأجر حسب الأنظمة والتعليمات.

المادة الثانية عشر : أحكام عامة

1. لا يجوز تعديل هذا العقد إلا باتفاق الطرفين كتابةً، وتعتبر التعديلات جزء من هذا العقد.
 2. يحق للبلدية عند انتهاء مدة هذا العقد أو عند اخلال المستأجر بالتزاماته، أن تتخذ كافة الإجراءات التي تمكناها من استلام الموقع.
 3. تقوم البلدية عند استلام الموقع بالتحفظ والتصرف على ما به وفقاً لأنظمة والتعليمات ذات العلاقة دون أدنى مسؤولية عليها.
 4. في كل الأحوال لا يجوز تمديد مدة هذا العقد أو تجديدها.

المادة الثالثة عشر : الاحكام المطبقة وفقر المنازعات

يخضع هذا العقد للأنظمة واللوائح السارية، وفي حالة حدوث أي خلاف حول تفسيره أو تنفيذه، فيتم حله بالطرق الودية باتفاق الطرفين، وفي حال عدم التوصل لحل ودي، فتتم إحالة النزاع إلى الهيئة القضائية المختصة للفضـل، فيه شكـل نهائـي.

المادة المائعة عش : العناوين

الاشعارات والمراسلات تتم بين الطرفين عبر ارسال المستندات والوثائق على البريد الالكتروني أو العنوان الوطني الموضح في تمهد هذا العقد أو عن طريق رسائل الجوال، ويعد تبليغنا صحيحا منتجا لأثارة النظامية من تاريخ الارسال. وفي حال قيام أحد الطرفين بتغير أي من العناوين المسجلة في هذا العقد، فيجب عليه إشعار الطرف الآخر بالتغير، والا اعتبر التبليغ على العنوان السابق منتجا لأثارة

بيان العقد رقم 28/05/2024 من خلا، بهادة الاستثمار اللدعي "فاص" الكتب ونـا.

الطرف الأول
خالد مغدي مسfer الوادعي
مدب عالم خدمات الاستثمار

الطرف الثاني
علي فاضل سعد العمري
المستثم

